المملكة المغربية

رئيس الحكومة

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

(المادة 100 من الدستور)

مجلس النواب -الاثنين 20 شوال 1440 (24 يونيو 2019)

جواب رئيس الحكومة

الدكتورسعد الدين العثماني

السؤال المحوري الثاني

"اللاتمركز الإداري والحكامة الترابية"

أولا- مبادئ، مرتكزات وأهداف الميثاق الوطني للاتمركز الإداري 5

I.المبادئ والمرتكزات 5

II.الأهداف 6

ثانيا- خارطة طرق تنزيل الميثاق الوطني للاتمركز الإداري 7

I.محاور خارطة طريق لتنزيل الميثاق 7

II.التدابير الكفيلة بتنزيل الميثاق 8

III.أليات حكامة تنزيل الميثاق 10

1.اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري 10

2.اللجنة التقنية لتنزيل اللاتمركز الإداري 10

بسم الله الرحمن الرحيم،

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين؛

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيدات والسادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح هذه الأسئلة في موضوع ***"اللاتمركز الإداري والحكامة الترابية"***، وهو موضوع أولته هذه الحكومة اهتماما خاصا وعملا دؤوبا وفق مقاربة تشاركية، أفضت إلى اعتماد المرسوم رقم 2.17.618 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري ونشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 27 دجنبر 2018، وذلك تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي ما فتئ يدعو إلى تفعيل الجهوية المتقدمة وإخراج ميثاق متقدم للاتمركز الإداري، وتحديد برنامج زمني دقيق لتطبيقه، إذ قال جلالة الملك نصره الله في خطاب العرش 2013 : "كما نهيب بالحكومة الشروع في إصلاح الإدارة العمومية، لتمكينها من مواكبة متطلبات هذه الرؤية الترابية الجديدة، وهو ما يطرح مسألة اللاتمركز، الذي ما فتئنا ندعو إليه منذ أزيد من عشر سنوات"، وفي خطابه أمام البرلمان بتاريخ 11 أكتوبر 2013 : "وهو الميثاق الذي دعونا إليه عدة مرات".

كما اعتمدت الحكومة المرسوم رقم 2.19.40 المتعلق بتحديد نموذج التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري، الذي يأتي في إطار الشروع الفعلي في تنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري.

ومن المعلوم أن ورش اللاتمركز الإداري يعد لبنة أساسية في استكمال البناء الديموقراطي ببلادنا، والذي تضطلع فيه الجهوية المتقدمة بدور مركزي، باعتبارها رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة، كما يعتبر اللاتمركز الإداري تنظيما إداريا مواكبا للتنظيم الترابي اللامركزي للمملكة القائم على الجهوية المتقدمة، وأداة رئيسية لتفعيل السياسة العامة للدولة على المستوى الترابي،

قوامه نقل السلط والوسائل، وتخويل الاعتمادات لفائدة المصالح اللاممركزة على المستوى الترابي، من أجل تمكينها من القيام بالمهام المنوطة بها، واتخاذ المبادرة تحقيقا للفعالية والنجاعة .

إن تصور الحكومة للاتمركز الإداري هو تصور شامل ومتكامل، لا يهم فقط نقل بعض الاختصاصات والسلط من المركز إلى المصالح اللاممركزة، بل يتعلق بتحول هيكلي في بنية النظام الإداري ببلادنا، من خلال تخويل هذه المصالح صلاحيات مهمة وأساسية في مجال التدبير المالي، وتحفيز الاستثمار، وإعداد وتنفيذ البرامج القطاعية، وتدبير الموارد البشرية، مما سيمكن من إحداث قطيعة حقيقية مع نظام المركزية من خلال الحد من تمركز اتخاذ القرار على مستوى الإدارات المركزية، وحصر نشاطها في الوظائف الاستراتيجية المتمثلة في بلورة تصور السياسات العمومية، مع ترك تنفيذها وتنزيلها على المستوى الترابي إلى المصالح اللاممركزة.

وتجدر الإشارة، إلى أن هذا الورش الهام، نموذج من الإصلاحات الكبرى التي تأخر إنجازها لسنوات، رغم الدعوات الملكية المتتالية لتنزيلها، حتى جاءت هذه الحكومة، فالتزمت بإنجازها في برنامجها الحكومي وفق تصور متكامل، تتجاوز آثاره الإصلاحية الإيجابية عمر هذه الولاية الحكومية. وقد أعلنت شخصيا عن هذا الإصلاح أمام المؤسسة التشريعية في أكثر من مناسبة، وانطلق العمل الجماعي لصياغة النصوص الضرورية والمصادقة عليها، قبل إحداث آليات التنزيل الفعلي وفق جدولة دقيقة ومواعيد محددة. إذن، فهو إصلاح هام، وفق تصور واضح وشامل، تلى ذلك تواصل وإعلان عن الإجراء والتزام به، ثم العمل على الإنجاز الفعلي على أرض الواقع.

وقبل استعراض خارطة طريق تنزيل الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، لا بأس من التذكير في البداية بمبادئ ومرتكزات هذا الميثاق وأهدافه الأساسية.

أولا- مبادئ، مرتكزات وأهداف الميثاق الوطني للاتمركز الإداري

I. المبادئ والمرتكزات

تضمن الميثاق الوطني مجموعة من المرتكزات القائمة على مبدأ الإنصاف في تغطية التراب الوطني من خلال ضمان التوزيع الجغرافي المتكافئ لمصالح الدولة اللاممركزة، وتخويل الجهة مكانة الصدارة في التنظيم الإداري الترابي وجعلها المستوى البيني في تنظيم العلاقة بين المستوى المركزي وباقي المستويات الترابية، واستناد الميثاق على مبدأ التفريع القائم على توزيع المهام وتحديد الاختصاصات بين الإدارات المركزية والمصالح اللاممركزة التابعة لها.

كما جعل من وحدة عمل المصالح اللاممركزة للدولة الضمانة الأساسية للنجاعة والفعالية، وتحقيق الالتقائية والتكامل في الاختصاصات الموكولة إليها، مع ربط المسؤولية بالمحاسبة في تقييم أدائها، واشترط نقل الاختصاصات إلى المصالح اللاممركزة بضرورة تخصيص الموارد المالية والبشرية لتمكينها من الاضطلاع بالمهام والصلاحيات المخولة لها بهدف تقريب الخدمات العمومية من المرتفقين والارتقاء بها وضمان جودتها واستمرارية تقديمها.

ومن جهة أخرى، **يقوم هذا الميثاق على دعامتين اثنتين:**

- ✓ الجهة باعتبارها الفضاء الترابي الملائم لتنفيذ توجهات الدولة المتعلقة باللاتمركز الإداري، بالنظر لما تتبوأه من مكانة الصدارة في التنظيم الإداري للمملكة، وبما يجعلها مستوى بينيا وحلقة مفصلية لتأطير العلاقة بين الإدارات المركزية للدولة وبين تمثيلياتها على المستوى الترابي؛
- ✓ الدور المحوري لوالي الجهة، باعتباره ممثلا للسلطة المركزية على مستوى الجهة، وفق ما ينص عليه الفصل 145 من الدستور، وفاعلا محوريا لتنسيق أنشطة المصالح اللاممركزة، وللسهر، تحت سلطة الوزراء المعنيين، على حسن سيرها ومراقبتها، ولتحقيق التقائية السياسات والبرامج والمشاريع العمومية على

مستوى الجهة وتتبع تنفيذها، بما يضمن نجاعتها وتحقيق الأهداف التنموية المبررة لاتخاذها.

II. الأهداف

يروم التصور الجديد لسياسة اللاتمركز الإداري بلوغ المرامي والأهداف التالية:

- التطبيق الأمثل للتوجهات العامة لسياسة الدولة في مجال إعادة تنظيم مصالحها على الصعيدين الجهوي والإقليمي، وتحديد المهام الرئيسية الموكولة إلى هذه المصالح؛
- التوطين الترابي للسياسات العمومية من خلال أخذ الخصوصيات الجهوية والإقليمية بعين الاعتبار في إعداد هذه السياسات وتنفيذها وتقييمها، مع ضمان التقائيتها وتجانسها وتكاملها على مستوى الجهة وعلى مستوى العمالة أو الإقليم، وتحقيق التعاضد في وسائل نفيذها؛
- مواكبة التنظيم الترابي اللامركزي للمملكة، القائم على الجهوية المتقدمة، والعمل على ضمان نجاعته وفعاليته، مع تعزيز آليات التكامل والتعاون والشراكة بين المصالح اللاممركزة للدولة والهيآت اللامركزية، ولا سيما منها الجماعات الترابية، وذلك من خلال السهر على تفعيل آليات الشراكة والتعاون بينها، وكذا تقديم كافة أشكال المساعدة والدعم للجماعات الترابية، ومواكبتها في إنجاز برامجها ومشاريعها التنموية؛
- تحقيق الفعالية والنجاعة في تنفيذ البرامج والمشاريع العمومية التي تتولى المصالح اللاممركزة الدولة، على الصعيدين الجهوي والإقليمي، الإشراف عليها، أو إنجازها أو تتبع تنفيذها؛
- تقريب الخدمات العمومية التي تقدمها الدولة إلى المرتفقين، أشخاصا ذاتيين كانوا أو اعتباريين، وتأمين استمراريتها.

ثانيا- خارطة طرق تنزيل الميثاق الوطني للاتمركز الإداري

شرعت الحكومة في العمل على تنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري بشكل تدريجي وفق خارطة طريق سيتم تدقيقها، باعتماد **مبدأ التدرج** في تطبيق وتفعيل مضامين هذا الميثاق داخل آجل زمني لا يتجاوز ثلاث سنوات(2020-2022)، ومع إرساء آليات عملية لضمان فعالية ونجاعة هذا التنزيل وتفادي وتدارك نقائص المرسومين السابقين لسنة 1993 و2005، واللذان لم يمكن تطبيقهما من تنزيل لاتمركز حقيقي لإدارة الدولة، بما يحقق توزيعا متوازنا للاختصاصات والوسائل بين الإدارات المركزية للدولة ومصالحها اللاممركزة.

I. محاور خارطة طريق لتنزيل الميثاق

تتضمن خارطة طريق تنزيل الميثاق الوطني ستة (06) محاور كالتالي:

1. **محور آليات التنزيل والحكامة**، ويشتمل على التدابير والإجراءات المبرمجة من قبيل إعداد التصاميم المديرية للاتمركز الإداري من لدن كافة القطاعات المعنية قبل متم شهر يوليو 2019، والشروع في تنزيلها بعد المصادقة عليها من طرف اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري، ومع موافاة اللجنة بتقرير قبل نهاية السنة يتضمن الإجراءات المتخذة لتنزيل مقتضيات الميثاق من حيث نقل الاختصاصات وتوزيع الموارد البشرية والتدابير المقترحة لتعزيز سياسة اللاتمركز.
2. **محور التنظيم والهياكل الإدارية**، ويشمل الإجراءات المبرمجة قصد إرساء الهياكل المتعلقة بتنزيل اللاتمركز الإداري كإرساء اللجنة الجهوية للتنسيق من خلال تنظيم الكتابة العامة للشؤون الجهوية، ومراجعة المقتضيات القانونية المتعلقة بتنظيم القطاعات الحكومية ومراجعة المناظيم الهيكلية (المراسيم والقرارات) للقطاعات الوزارية المتعلقة بتنظيم مصالحها المركزية واللاممركزة.
3. **محور تدبير الموارد البشرية**، ويتضمن التدابير المبرمجة لمراجعة النصوص المتعلقة بالتعيين في مناصب المسؤولية والمناصب العليا، بغرض إدراج

مقتضيات تنظيمية محفزة على الاشتغال بالمصالح اللاممركزة ومراجعة النصوص المتعلقة بحركية موظفي الدولة.

4. **محور المراقبة والتدبير المالي والمحاسباتي**، ويتعلق الأمر بمراجعة المقتضيات القانونية المتعلقة بالتدبير المالي والمحاسباتي وملاءمة بعض المقتضيات فيما يتعلق بمنح صفة الآمرين بالصرف الجهويين لرؤساء المصالح اللاممركزة.
5. **محور التفويض**، عبر مراجعة المراسيم المنظمة لذلك، من خلال توسيع مفهوم التفويض ليشمل تفويض الاختصاص والسلطة والمهام وعدم حصره في تفويض الإمضاء والتأشير.
6. **محور التكوين والتواصل**، ويهدف إلى تنظيم لقاءات تأطيرية وتكوينية لمختلف المتدخلين مركزيا وجهويا وإقليميا في تنزيل ورش اللاتمركز الإداري.

II. التدابير الكفيلة بتنزيل الميثاق

من أجل ضمان تنزيل أمثل لورش اللاتمركز الإداري، فقد نص الميثاق على مجموعة من المقتضيات، يمكن جرد أهمها على النحو التالي:

أولا-اعتماد هندسة جديدة لتوزيع الاختصاصات بين المستوى المركزي وباقي المستويات الترابية، حيث تم التنصيص على أن المستوى المركزي لن يضطلع إلا بالمهام ذات الطابع الوطني أو التي لا يمكن القيام بها على المستوى الجهوي أو على مستوى العمالة والإقليم.

كما تم تحديد الإطار المرجعي للاختصاصات المنوطة بالمستوى الجهوي باعتباره الفضاء الترابي الأمثل لتنزيل السياسات العمومية للدولة وضمان التقائيتها وانسجامها وتنسيق أنشطة وعمل المصالح اللاممركزة، في حين يعهد إلى مستوى العمالة والإقليم أساسا بمهام تنفيذ البرامج والمشاريع العمومية.

ثانيا: إحداث «اللجنة الجهوية للتنسيق» ، تحت رئاسة والي الجهة، كإطار تشاوري وكذا "الكتابة العامة للشؤون الجهوية" لمساعدته على ممارسة الاختصاصات الموكولة إليه بموجب الدستور في مجال تنسيق أنشطة المصالح اللاممركزة للدولة التي

تمارس مهامها على مستوى الجهة، والسهر على حسن سيرها، ومراقبتها، تحت سلطة الوزراء المعنيين.

ثالثا: اعتبار إحداث التمثيليات الإدارية المشتركة، بين قطاعين وزاريين أو أكثر، أولوية في سياسة اللاتمركز الإداري، لما لها من دور في تجانس المهام وتعضيد الوسائل وترشيد النفقات وتحقيق التقائية ونجاعة الإنجاز، وكذا تأهيل المصالح اللاممركزة لممارسة صلاحيات تقريرية بكيفية فعلية وناجعة، مع تكريس سمو المستوى الجهوي من خلال اعتبار رؤساء التمثيليات الإدارية القطاعية أو المشتركة سلطة رئاسية.

رابعا: إلزام القطاعات الوزارية بوضع **تصاميم مديرية مرجعية للاتمركز الإداري** خاصة بالمصالح اللاممركزة التابعة لها تحدد الاختصاصات التي سيتم نقلها لفائدتها، والموارد البشرية والمادية اللازمة لذلك، ومؤشرات قياس نجاعة أدائها، مع تحديد ثلاث سنوات كأجل أقصى لتنفيذ هذه التصاميم المديرية المرجعية، أخذا بعين الاعتبار للتدرج في التنزيل، بما يوائم بين جرأة المقترحات وواقعية التنفيذ في إطار تعاقدي بين القطاعات الوزارية وولاة الجهات ورؤساء التمثيليات الإدارية الجهوية المعنية.

وسيتم إعداد هذه التصاميم المديرية لمختلف القطاعات الوزارية وفق التصميم النموذجي المحدد بموجب المرسوم رقم 2.19.40 بتحديد نموذج التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري.

خامسا: التزام الحكومة باتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، ولاسيما تلك المتعلقة منها بتنظيم مالية الدولة والمحاسبة العامة ومراقبة نفقات الدولة، وتنظيم القطاعات الوزارية واختصاصاتها، وقواعد التفويض، والنصوص المتعلقة بالوظيفة العمومية، والتعيين في مناصب المسؤولية.

III. أليات حكامة تنزيل الميثاق

1. اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري

تعد اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري آلية قيادة وتتبع تفعيل سياسة الدولة في مجال اللاتمركز. وهذه اللجنة، التي يرأسها رئيس الحكومة، تضم في عضويتها كلا من الأمانة العامة للحكومة وقطاعات الداخلية والاقتصاد والمالية وإصلاح الادارة والوظيفة العمومية، وتضطلع بمجموعة من الاختصاصات تتمثل أهمها في المصادقة على التصاميم المديرية المرفوعة إليها، فضلا عن كونها قوة اقتراحية لاتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ التوجهات العامة لسياسة الدولة في مجال اللاتمركز الإداري، والسهر على تتبع تنفيذها، وتقييم نتائجها.

وبغاية **تسريع وتيرة إعداد التصاميم المديرية للوزارات عقدت لجنة القيادة هاته أربعة (4)** اجتماعات، برئاسة السيد رئيس الحكومة، ما بين 19 مارس و18 يونيو 2019، شرعت خلالها في **دراسة واعتماد التصاميم المديرية للاتمركز الإداري الخاصة بمختلف القطاعات الوزارية، حيث صادقت اللجنة على أول تصميم مديري ويتعلق الأمر بتصميم وزارة الداخلية يوم 18 يونيو 2019.**

وتعد المصادقة على التصاميم المديرية للاتمركز الإداري محطة حاسمة لإعطاء الانطلاقة الفعلية للشروع في تنفيذ التصاميم المديرية التي تحدد مجالات تنفيذ سياسة اللاتمركز الإداري، ما دام أن الميثاق الوطني للاتمركز الإداري **مؤطر بجدول زمني محدد، حيث يتعين أن تكون جميع التصاميم المديرية مصادقا عليها بنهاية شهر يوليوز**، على أن تكون جميع الإدارات في وضعية لاتمركز **إداري في أفق ثلاث سنوات.**

2. اللجنة التقنية لتنزيل اللاتمركز الإداري

بناء على قرار اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري، تم إحداث لجنة تقنية مكونة من القطاعات الحكومية المعنية، تتكلف بمهام السهر على التنزيل الأمثل لمقتضيات الميثاق الوطني للاتمركز الإداري ومواكبة مختلف القطاعات الوزارية في إعداد

التصاميم المديرية للاتمركز الإداري ودراسة مشاريع هذه التصاميم المديرية وإبداء ملاحظاتها بشأنها وذلك **وفق رؤية مشتركة وموحدة بين كافة القطاعات الوزارية**، قبل عرضها على اللجنة الوزارية من أجل المصادقة عليها.

وفي هذا الإطار، عقدت هذه اللجنة (21) واحدا وعشرين اجتماعا مع مختلف القطاعات المعنية من أجل توضيح منهجية إعداد التصاميم المديرية للاتمركز الإداري، وحثها على التسريع في إعدادها في اتساق تام مع المقتضيات القانونية لميثاق اللاتمركز الإداري، لا سيما فيما يتعلق بضرورة الاستناد إلى القواعد المنصوص عليها بشأن كيفية توزيع الاختصاصات بين المستوى المركزي ومستوى الجهة ومستوى العمالة والإقليم، فضلا عن إثارة انتباه العديد من ممثلي القطاعات الحكومية إلى ضرورة اقتران نقل أو تفويض الاختصاصات مع ما يلزم من الموارد البشرية والمادية.

وبغرض ضمان التنزيل السليم لمقتضيات اللاتمركز الإداري ولممارسة فعالة للاختصاصات المزمع نقلها أو تفويضها، فإن مختلف القطاعات الوزارية مدعوة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير المواكبة تتمثل أساسا في إدراج مقتضيات اللاتمركز الإداري في البرمجة الميزانية، فضلا عن تعزيز التنسيق بين المصالح المركزية والترابية بشأن آليات تنزيل مقتضيات الميثاق وفق ما تم تحديده بموجب التصميم المديري للاتمركز الإداري، ولا سيما ما يتعلق بالموارد البشرية والمادية اللازمة لحسن الاضطلاع بما سيتم نقله أو تفويضه من اختصاصات.

وختاما لا يفوتني التأكيد على أن الحكومة عاقدة العزم على تحقيق التنزيل الفعلي لورش اللاتمركز الإداري من أجل مواكبة ورش الجهوية المتقدمة الذي انخرطت فيه بلادنا، باعتباره خيارا لا رجعة فيه، وبوصفه الإطار الأنسب لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة التي تنشدها بلادنا في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.